# ظاهرة الهجرة الدولية
# دراسة تحليلية لحركة الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

أ.م. د. عبد اللطيف شهاب زكري
كلية الادارة والاقتصاد
الجامعة المستنصرية

## المقدمة..

بالرغم من الأجواء المتفائلة التي ملأت وسائل الإعلام، والتي بشرت بولادة عالم جديد على اثر انتهاء الحرب الباردة، حدوده تكتلات إقليمية، ومداه منظمات اقتصادية وسياسية دولية، تزول فيه الحدود، وتنتقل بين بلدانه السلع والخدمات ورأس المال بحرية، وتعيش فيه الإنسانية لا غالب ولا مغلوب، وينتهي التمييز العنصري والاثني بين سكانه، وتنتصر فيه إرادة الشعوب.

الا ان قضايا جديدة، بدأت تشغل العالم، وتتصدر الأحداث، من بينها قضية الهجرة، مما جعل النظر إلى المستقبل نظرة متشائمة رغم المشاهد الاستعراضية لاتفاقيات السلام، والحوار والتعاون بين الشمال والجنوب. أو في تقريب الفجوة السريعة الاتساع بين الأغنياء، والغارقين في مجالات الفقر والانقسام والتخلف.

ورغم أن الهجرة العالمية ظاهرة عامة وقديمة، قدم الإنسانية، الانها أصبحت بشكل مختلف، وأكثر فاعلية في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي، وتعاظم دورها وازداد حجمها في العقود الأخيرة منه، وتحدث على نطاق واسع الآن، فأصبحت مشكلة لكثير من الدول، وشملت مناطق جديدة للجذب السكاني، مثل منطقة الخليج العربي، وغرب أوربا، واستمرار الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا.

وقد عزز من اتساعها وكبر حجمها ما شهدته وتشهده خارطة العالم السياسية من تغيرات كبيرة، ترتب على بعضها هجرة الكثير من السكان، لأسباب اقتصادية او عرقية أو دينية ، كما حدث ويحدث في أفريقيا وبلدان أوربا الشرقية ويوغسلافيا، ويحدث الآن في العراق.

والهجرة ظاهرة جغرافية تعكس رغبة الإنسان في مغادرة منطقة يصعب العيش فيها إلى أخرى يعتقد في إمكانية العيش بها بصورة أفضل ويتم ذلك في الهجرات الدولية والمحلية على حد سواء. وتحدث في التهجير القسري داخل البلد الواحد أيضا.

وعلى ذلك فإن دوافع الهجرة قد تكون مختلفة، ولكن العامل المشترك بينها هو عدم الرضا (Dissatisfaction)، عن البيئة الأصلية للمهاجرين، مما يحفزهم للانتقال نحو بيئة أكثر ملائمة.

ولما كانت الهجرة تعني انتقال السكان من مكان إلى آخر، فإن ذلك يعيد توزيعهم في المناطق الجديدة، مما يترتب عليه تأثيرات اقتصادية واجتماعية ايجابية أو سلبية على البلد المستقبل او البلد المرسل. فهي إيجابية وحيوية على الوضع البنائي والوظيفي، ذات سمات هيكلية على المستوى الكلي (Macro Level)، والمتمثل بتوازن اقتصاد الدولة وخاصة التشغيل والعائدات، وعلى المستوى الجزئي (Micro Level)، والمتمثل بخصائص الأسرة والأدوار الاجتماعية للأفراد وذات تأثيرات سلبية عندما يتعلق الأمر في البطالة والتحويلات، والتوازن التجاري والخدمات العامة، والرأي العام. أو في خلخلة الأمن أو التبدلات في الأنساق الاجتماعية والسياسية الأخرى.

كل هذا جعل الدول المستقبلة للهجرة وبالأخص الأوربية منها، والتي أصبحت متميزة بتطورها الاقتصادي والاجتماعي، والمستهوية للمهاجرين بصورة كبيرة، تتخوف من تعاظم الهجرة واستمرارها، مما دفع بحكوماتها إلى تشريع القوانين واتخاذ الإجراءات في سبيل كبح هذه الظاهرة أو الحد منها أو تنظيمها وفق رؤية مستقبلية، من خلالها يمكن الاستفادة من المهاجرين قدر الحاجة إليهم.

كما صارت ظاهرة الهجرة إلى أوربا، قضية سياسية واجتماعية، يتبارى بواسطتها الساسة والمسؤولون الأوربيون عن طريق حملاتهم الانتخابية بوضع البرامج والحلول لمعالجتها وفقا لمصالحهم السياسية والاقتصادية، علما أن القارة الأوربية فيما مضى شهدت أكثر من أي قارة في العالم هجرة دولية، حيث قدر عدد المهاجرين منها ما بين عام 1821 وعام 1931، ما يقارب (60) مليون نسمة، اتجه أكثر من نصفهم إلى أمريكا الشمالية – بسبب ما عانتة أوربا من التضخم السكاني المبكر- وعدم كفاية مواردها لأعداد السكان المتزايد فيها. ساعد في ذلك حركة الاستكشافات الجغرافية إلى المناطق الجديدة في العالم. هذا فيما عدا الهجرة القسرية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية.

**فرضية البحث:** إن ظاهرة الهجرة الأفريقية الحالية إلى دول الاتحاد الأوربي تشكل تحديا للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، تستدعي تكثيف الجهود والتعاون بين الجانبين الأفريقي والأوربي من أجل إيجاد حلول ممكنة تؤدي إلى وقف أو خفض أو تنظيم واقع الهجرة هذه.

## هدف البحث:-

يهدف البحث إلى دراسة ظاهرة التدفقات الكبيرة والمستمرة للمهاجرين من القارة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي، وتحليل أسباب هذه الظاهرة وعواقبها على الدول

المستقبلة والمرسلة، دون الخوض في الأعماق والتفاصيل، لما فيها من مواضيع متشعبة وخصوصيات يصعب حصرها في هذا البحث، كأن تكون في بعض أوجهها مدروسة ومخططاً لها، مما يتطلب التعمق وفهم أهمية القوى الفاعلة داخل مجتمعاتها وفي العلاقات الدولية وسوف تتم هذه الدراسة من خلال المباحث التالية:-

## المبحث الأول: الهجرة ( مفهومها – أسبابها – نتائجها)

1-مفهوم الهجرة وأشكالها.
2- أسباب الهجرة.
3- نتائج الهجرة.

## المبحث الثاني: الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

1- حالة الهجرة الأفريقية إلى أوربا.
2-أسباب الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي.

## المبحث الثالث: سياسة الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة

1-اسبقية الحادثة.
2-ميادين انشطة الاتحاد الاوربي المتعلقة بالهجرة.
3- امن المهاجرين .
4-السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي وعلاقتها بالهجرة .
5. حلول محتملة للسيطرة على ا لهجرة.

## الاستنتاجات

## المبحث الأول: الهجرة: مفهومها – أسبابها – نتائجها:

### أولا- مفهوم الهجرة وأشكالها:-

يمكن تعريف الهجرة بأنها حركة لخروج الناس من الأرض الوافدة إلى الأرض المستقبلة. وهي تأتي ما بين الرغبة (الاحتياج)، أو بالإبعاد (الطرد).

ومشكلة الجاذبية أو الاستمالة، هي تلك التي تكون في أرض محددة، تصبح مناسبة من أجل الهجرة إليها، مثل التطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي والديموغرافي. وبالعكس مشكلة الإبعاد هي تلك التي تكون من أراضٍ فيها نبع للمهجرين، بسبب الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحروب .... الخ.

**وعادة يتم تصنيف أنواع الهجرة تبعا للمعيار الذي يستفاد منها، ووفقا لما يأتي:-** [1]

أ - طبقا للمجال أو المكان: حيث من الممكن أن تصبح الهجرة داخلية (في البلد نفسه) أو خارجية (في بلد خارجي).

ب - طبقا للزمن: وتنقسم الهجرة إلى قسمين من حيث الاستمرار والدوام وهما، الهجرة الدائمة (Life time migration)، والهجرة المؤقتة (Temporary migration).

جـ - طبقا لشكل الهجرة : بالإكراه (الإجبار)، إرادية (اختيارية).

د - طبقا للأصل (الطبيعة): ممكن أن تكون دينية، سياسية، اقتصادية، ثقافية.

هـ - طبقا لطريقة التحقيق: شخصية أو عائلية ، فردية أو جماعية.

كما ويمكن تقسيم الهجرة إلى ثلاث أنماط من حيث المدى والاتجاه ، تتميز كل منها بخصائص ديموغرافية خاصة بها وهي:

### 1- الهجرة الدولية:

ويشمل هذا النوع من الهجرات، الانتقال السكاني عبر الحدود، ليس فقط بين الدول المجاورة، بل ومن قارة إلى أخرى، ورغم اعتماد تحديد هذا النوع من الهجرة على سجلات الهجرة عبر الحدود، ولكن الملاحظ أنها غير دقيقة، لكونها لا تحتوي على كل الحقائق عن المهاجرين، ولا تأخذ في الاعتبار التغيير الوظيفي الذي يحدث للمهاجرين في دول المهجر. كما لا تشمل الهجرة الغير شرعية التي تحدث متخفية عبر الحدود.

وتشمل الهجرة الدولية أنواعا أخرى من الهجرة، من بينها الهجرة المؤقتة لبعض السكان لفترات محددة وقصيرة، وعادة مثل هذه الهجرة تكون بالدرجة الأولى للعمال غير الماهرين، والذين يمارسون أعمالا لا تتطلب خبرة فنية مثل أعمال البناء والتشييد والزراعة أو في المناجم.

وهناك نوع آخر من الهجرات الدولية، وهي التهجير القسري وإزاحة السكان من مكان إلى مكان آخر، وتعتبر تجارة الرقيق من أوضح الأمثلة على ذلك. كما إن الحروب الدولية، أدت إلى حدوث هجرة بعضها اختياري وآخر إجباري، فطبقا لمعاهدة لوزان سنة 1923، حدث تبادل اختياري للسكان بين مليون نسمة من اليونانيين الذين كانوا يعيشون في مدن آسيا الصغرى الساحلية، و أعيدوا إلى اليونان، مقابل 300.000 تركي أعيدوا من اليونان إلى تركيا. ونشطت ألمانيا في ضم السكان من أصول ألمانية إليها، قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك من الدول المجاورة التي تعيش فيها أقليات ألمانية، حتى بلغ عددهم حوالي 15.5 مليون نسمة

عام 1956 كذلك حصل تبادل سكاني سلمي كبير شمل أكثر من 17 مليون نسمة بين الهند والباكستان، منهم 8.4 مليون لاجئ في باكستان، و 8.85 مليون لاجئ في الهند، وذلك عقب استقلال باكستان عام 1947 وبصفة عامة قدر عدد الذين هاجرو أو هجروا، اثناء الخمسة وعشرين عاما التي تلت الحرب العالمية الثانية، ونتيجة لحركات التحرر التي تبعتها بحوالي 100 مليون نسمة [2] .

ومن الهجرات القسرية التي سجلت في التأريخ الحديث، هجرة الفلسطينيين بعد أن طردهم وشردهم الصهاينة من ديارهم عام 1984 والسنوات التي تلتها. كما وتسجل أكبر هجرة في التأريخ المعاصر، هجرة العراقيين الداخلية والخارجية، بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق، وحالة عدم الاستقرار الأمني التي يعيشها البلد في السنوات التي تلت هذا الاحتلال، حيث بلغ عدد المهاجرين والمهجرين إلى حد الآن وبحسب إحصاءات منظمة الهجرة الدولية لعام 2006، أكثر من 7 ملايين نسمة، منهم 4 ملايين نسمة نزحوا خارج العراق.

فيما بلغ عدد اللاجئين في العالم حسب إحصاءات منظمة الهجرة الدولية لعام 2006 أكثر بقليل من 10 ملايين لاجئ، وبزيادة قدرها 2.300 مليون عن عام 2005، معظمهم من العراق وأفغانستان، ومن أفريقيا وحدها بلغ عددهم 400 ألف لاجئ غالبيتهم من الكونغو.[3]

## 2- الهجرة الداخلية:-

لا توجد دولة في العالم، إلا وشهدت حركة سكانية داخلية على أراضيها، وإن كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة وبأحجام مختلفة، حيث تتميز بعض الشعوب بحركتها المستمرة وعدم الاستقرار الدائم، مثل الشعوب الأوربية وبعض شعوب آسيا.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول العالم في حركة السكان الداخلية، حيث تشير التقارير إلى أن العدد الذي يغيرون أماكن إقامتهم كل عام فيها، يتراوح ما بين 30 إلى 33 مليون نسمة، وذلك بسبب ضخامة الدولة واتساعها وتباين أقاليمها الطبيعية والاقتصادية، وكذلك الحال بالنسبة لكندا، وإن كانت نسبة الهجرة الداخلية تقل عن نصف مثيلاتها في أمريكا، وفي مصر بلغت هذه النسبة 8% في تعداد عام 1986.[4]

وتأخذ تيارات الهجرة الداخلية اتجاهات مختلفة داخل الإقليم أو القطر، حسب عوامل الجذب والطرد للمهاجرين من بيئة إلى أخرى. وينظر إلى العوامل الاقتصادية على أنها أكثر العناصر المؤثرة في الهجرة جذبا وطردا. بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية التي تتمثل في ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتزايد الضغط البشري على الموارد الاقتصادية هي الأخرى تؤثر على هجرة السكان من منطقة إلى أخرى يعتقد توافر أسباب العيش والاستقرار فيها كما ان هناك عامل آخر للتهجير الداخلي، وهو التمييز الديني والاثني، ويعد من أنواع التهجير القسري، كما يجري الآن في العراق.

وتعد الهجرة من الريف (Rural Urban Migration)، أهم مظاهر الهجرة الداخلية، وحدث ذلك بصورة كبيرة في الدول التي أخذت بأسباب التنمية الصناعية، والذي أدى إلى ارتفاع دخول العاملين في القطاعات المرتبطة بالصناعة. وتنطبق مثل هذه الحالة على بعض الدول النامية.

## 3- الهجرة الدورية، (Rhythmic Migration) أو المؤقتة:-

وتتمثل في الانتقال الجغرافي من مكان إلى آخر لمدة محددة، ثم ما يلبث المهاجرون أن يعودوا إلى مواطنهم الأصلية بعد ذلك، ومن الأمثلة على ذلك هجرة الأيدي العاملة والانتقال الموسمي لبعض السكان وبالأخص في مواسم جني المحاصيل الزراعية.

ويلاحظ أن هذا النوع من الهجرة السكانية يمكن ادراجها جزئيا تحت أحد النوعين السابقين من الهجرة، فقد تظم الهجرة الدولية مثلا هجرة الايدي العاملة من دولة لأخرى لفترات محددة، وتعرف بهجرة عمال الأهداف( Target Workers)، كما هو الحال في أفريقيا المدارية، كذلك فقد تظم الهجرات الداخلية الظاهرة نفسها ، أي انتقال الأيدي العاملة من مكان إلى آخر داخل الدولة لفترات محددة [5]

## ثانيا ـ أسباب الهجرة:ـ

تختلف دوافع الهجرة وأسبابها اختلافا واضحا، رغم أن غالبية الأسباب متشابهة في أغلب الأحيان، مما يصعب معرفتها نتيجة لسبب واحد، ولكن يمكن فهمها كتتابع لأسبابها المختلفة مع درجة أهمية كل سبب، سواء في الهجرات القصيرة أو الطويلة المسافة، وسواء كانت تشمل عدة مئات أو ملايين من المهاجرين، والتي تنتهي في كل الحالات في تغير الموطن الأصلي والاستقرار في إقليم المهجر، والتي بعضها قد تنتهي بتغير نمط الحياة.

ولاشك أن العامل الرئيسي المشترك في دوافع الهجرة هو انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق (Absolute poverty)، بالإضافة إلى الخوف من القتل والإبادة، والذي يدفع المهاجرين باتجاه مناطق الجذب السكاني أو مناطق أخرى تتوافر فيها أسباب الحياة الجيدة، والأمان والعيش بسلام.

وتتعدد أسباب الطرد (push)، وأسباب الجذب (pull)، في مجال الهجرة، وهناك أسباب عملت أكثر من غيرها في إنتاج أكبر تدفقات للهجرة تاريخيا من بينها:[6]

**أ – أسباب اقتصادية:-** وهي أكثر الأسباب جوهرية، وتحتل مكانا بارزا في دوافع المهاجرين في الوقت الحالي.

**ب – أسباب اجتماعية :-** وهي من بين الأسباب الأكثر أهمية وتشمل على سبب من نوع سياسي (الاضطهاد – الإبعاد السياسي – الحروب)، بالإضافة إلى الأسباب الدينية، والديموغرافية (زيادة عدد السكان)، والثقافية، والتمييز العنصري كما تحتل مسألة اللاجئين الإنسانيين والمطرودين مكانا بارزا في الهجرة الفعلية اليوم.

وقد حدد (Bogue D.J.)، في كتابه "دراسة في المجتمع"، خمسة وعشرين عاملا مؤثرا في الهجرة، منها خمسة عشر مرتبطا باختيار مكان الهجرة، وعشرة عوامل اجتماعية واقتصادية، من بينها فرص العمل المتاحة، والمهارات الفردية، والأجور المنخفضة في المكان الأصلي. ويتأثر اختيار مكان الهجرة كذلك بتكاليف الانتقال، ووجود الأقارب أو الأصدقاء في المهجر، والبيئة الطبيعية، والتركيب السكاني وإمكانية العمل بالإضافة إلى المساعدات الخاصة.

ومن بين العوامل الاقتصادية، الاستثمارات الرئيسة لرأس المال، التي تتوقف على السياسات الإنمائية وتوجهاتها وأولوياتها النسبية للقطاعات ومدى قناعتها بالتشغيل الكامل أو الالتزام بآليات العرض والطلب، والتغير التكنولوجي، و التنظيم الاقتصادي، وأحوال

المعيشة ومستوياتها، وتعتمد كذلك على سياسة الدولة في انتقال السكان وهجرتهم محليا ودوليا بالإضافة إلى العوامل السياسية والدينية، والضغط السكاني والحروب، وحجم الدولة وإمكاناتها، ورغبتها في الهجرة الداخلية أو الوافدة إليها. [7] ويضيف البعض عوامل أخرى، منها ما هو مناخي أو حرفي، أو كفاءات علمية ذات اختصاصات محددة ... الخ.

## ثالثا ـ نتائج الهجرة:ـ

للهجرة آثار اجتماعية واقتصادية على المجتمعين المرسل والمستقبل ونشوءها يشكل نسيجا متشابكا من المصاحبات والآثار والنتائج والتفاعلات، كما تعتبر واسطة هامة من وسائل التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ويتوقف ذلك كله على خصائص السكان والمهاجرين في كلا المجتمعين.

ولعل من أبرز نتائج الهجرة هو ذلك الاختلال الواضح في الهيكل المهني لعرض القوى العاملة في دول الإرسال والقصور بالعرض في بعض القوى العاملة والحرفية التي يصعب تعويضها من بين القوى العاملة التي بقيت ولم تهاجر، مما يلحق الضرر في برامج التنمية ومردود الإنتاج.

ويكون الضرر واضحا وسريعا في القطاع الزراعي الذي يتأثر أكثر من غيره بالنقص في القوى العاملة. وان الهجرة منه تشكل خسارة نهائية لا يعود بعدها المهاجر إلى هذا القطاع، حتى ولو عاد إلى بلده، مما يجعل تقسيم العمل يتغير في المناطق الريفية، فيرتفع عدد النساء في قوة العمل لدى دول الإرسال ويزداد الاعتماد عليهن في الزراعة، وتتدهور الخدمات والإنتاج الزراعي والصيانة والتطوير، ومن ثم ينخفض الإنتاج الغذائي وقد تواجه الأسر مشكلات تربوية ، كالتسرب من المدارس ، والانحراف المبكر ، وتفكيك الأسرة ، وتخريب النسيج الاجتماعي

وتسبب الهجرة الانتقائية حالة من الشلل التام في بعض المصالح الحكومية والخاصة، لعدد من دول الإرسال، فتضطر الجهات المسؤولة إلى تأهيل كوادر علمية وفنية جديدة، لسد النقص الذي حصل جراء الهجرة، ولكن هؤلاء في كثير من الحالات يميلون إلى الهجرة عندما يكسبوا الكفاءة المطلوبة. مما يجعل سوق العمل في حالة عجز دائم، لا تقوى البرامج التعليمية والتدريبية على مواجهته بالسرعة المطلوبة وخاصة إذا بقي في الأذهان أن هناك رابطة بين التأهيل والهجرة.

وفي كثير من الأحيان تتحول المجتمعات الفقيرة إلى مجتمعات طاردة لأبنائها الذين أصبحوا عاجزين عن تقديم خدماتهم في بلدانهم، وذلك عندما يزداد الشعور بالإحباط لدى الكثير من العاملين نتيجة للأجور المنخفضة التي يتقاضونها، وحالة عدم الأمان، وينتابهم إحساس بأن أملهم في التقدم بالحياة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الهجرة.

هذا وقد أظهرت بعض الدراسات إلى أن الهجرة قد عكست آثارا ايجابية على دول الاستقبال أكثر مما عكسته على دول الإرسال من حيث الإنتاجية، إذ إنها تستلم قوى عاملة جاهزة ذات تفوق نوعي تتفوق في بعض الأحيان على كفاءة القوى العاملة المحلية. ولهذا دعمت الهجرة من كفاءة الخدمات العاملة في دول الاستقبال بسبب استقطابها لعدد هام من ذوي الكفاءات من دول الإرسال[8] .

ويمكن إيجاز نتائج أخرى للهجرة على النحو التالي:-

## 1. تغيير في حجم السكان:

وتبدو هذه الظاهرة بوضوح في الهجرة الدولية بين مناطق الطرد ومناطق الجذب، وتتحدد ملامح هذا التغير في اتجاهين مختلفين أحدهما يتمثل بزيادة السكان في المناطق المستقبلة، والآخر يتمثل بتناقص عدد السكان في المناطق المرسلة، خاصة في مناطق الريف الذي يتعرض باستمرار لتناقص سكاني (Depopulation)، بسبب الهجرة المغادرة.

ويعد النمو الحضري الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة من السمات الرئيسية في نمط توزيع السكان، وقد أسهمت الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية بدور كبير في ذلك، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نسبة سكان المدن في العالم كانت 30% عام 1950، قفزت إلى 47% سنة 1999، وذلك من مجموع السكان الكلي ، وفي احدث تقرير للامم المتحدة صادر في عام 2007 يتحدث بان اكثر من نصف سكان العالم سيكونون من سكان المدن بحلول عام 2008. [9]

## 2. التغير في التركيب العمري والنوعي:

من أبرز سمات الهجرة هي هجرة الشباب، والذكور منهم على وجه الخصوص، وتؤدي حركة الهجرة لهذه الفئة العمرية إلى تغيير في التركيب السكاني في المجتمع المهاجر منه والمهاجر إليه.

وتختلف نسبة النوع في الهجرة، بتباين التطور التقني والاقتصادي للبلدان، ففي الدول المتخلفة تزداد نسبة هجرة الذكور الداخلية والخارجية، تاركين زوجاتهم وبالأخص في الريف، مما يؤدي إلى مشكلات اجتماعية خطيرة منها تزايد نسبة الطلاق. أما في الدول المتقدمة فإن الانتقاء العمري النوعي للهجرة يختلف، وذلك لأن كلاً من الذكور والإناث يهاجرون، لذا فإن كثيرا من القرى يعيش فيها عدد قليل من السكان، أغلبهم من المسنين، وبالتالي لا يبدو الاختلاف كبيرا في نسبة النوع الحضري والريفي.[10]

## 3. مشكلة الاندماج السكاني في المهجر:

من بين نتائج الهجرة هي الاندماج السكاني في المهجر، وما يترتب على ذلك الاختلاط من مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو السكان الأصليين. وتبدو المشكلات العرقية واضحة في المناطق التي هاجر إليها الأوربيون، كما هو الحال في أمريكا الشمالية، أو جنوب أفريقيا، أما في استراليا ونيوزيلندا فلم تظهر مثل هذه المشكلات، لقلة عدد السكان الأصليين.

أما الاختلافات اللغوية، فقد تؤدي إلى مشكلات للسكان في المهجر. فحتى المهاجرين الذين عاشو متجاورين مدة طويلة من الزمن مثل الانكليز والفرنسيين في كندا نلاحظ أن كل مجموعة حاولت الحفاظ على لغتها وتقاليدها وشخصيتها وعلى النقيض فقد أدت الهجرات الاستعمارية إلى بعض مناطق العالم، شمال وجنوب أمريكا، وأفريقيا، إلى انتشار المؤثرات الثقافية وفرض لغة المستعمر الدخيلة وجعلها اللغة الأم ولغة الاتصال والتفاهم بل واللغة الرسمية في كثير من البلدان المستعمرة.

وكون الهجرة تشكل نوعاً من حياة التعايش بين جماعات مختلفة ، لكلاً منها طموحاتها ودورها في اطار المجتمع الجديد ، فان العلاقات فيما بينها تختلف نوعياتها ، فهي قد تكون علاقات تنافس وصراع وقد تكون علاقات سيطرة واستغلال وخضوع ، الامر الذي يولد نوعاً من التوترات داخل المجتمعات المستقبلة والوافدة ، وهذا ما يحدث في دول الاتحاد الاوربي التي تنامى اعداد المهاجرين فيها ، مما دعى حكومات هذه البلدان الى اتخاذ الاجراءات ، واصدار العديد من القرارات الحكومية لضمان اندماج المهاجرين في مجتمعاتها ، وانشات الحكومة الفرنسية وزارة خاصة بالتنمية المستديمة والاندماج ، وعينت وزيرة من اصل جزائري هي (تقية صيفي) ، من مهامها مساعدة المهاجرين على الاندماج[11].

## 4. النتائج الاقتصادية للهجرة.

تلعب الهجرة كظاهرة اقتصادية واجتماعية دورا هاماً في إيجاد خلل اقتصادي واجتماعي تنعكس آثارها على التنمية ، بسبب نقص اليد العاملة المؤهلة وبجميع مستوياتها والتي يصعب تعويضها وبالأخص من أصحاب الكفاءات العلمية من أطباء ومهندسين واختصاصيين في العلوم الأخرى ، الذين يجدون خارج أوطانهم دخلاً يتجاوز بكثير ما يحصلون عليه ان عملوا في مؤسسات الدولة

وتتحمل اقتصاديات دول الإرسال أعباء إضافية اخرى نتيجة للهجرة من بينها زوال الحواجز التي تحد من الحراك المهني ، فيزداد الميل لدى المواطنين والخريجين للاشتغال بالاعمال اليدوية وتقل ميولهم للعمل في الوظائف الحكومية .

وبخصوص البطالة فهناك رأيان متعارضان ، يرى الاول ان الهجرة تلطف حالة الاستخدام في دول الإرسال ، ويرى الثاني ان الهجرة لا تفعل هذا التلطيف وهي اذا كانت تخفف من حدة البطالة ، الا أنها حل مؤقت لا يتناول الأسباب البنيوية للبطالة لكون غالبية المهاجرين من ذوي المهارة والكفاءة .

اما تحويلات المهاجرين من العملات الصعبة الى بلدانهم فتعتبر افضل مقياس للفائدة التي تعود على دول الارسال وهي تؤشر اهمية موقع المهاجرين في اقتصاد الدول المرسلة بحيث ان تحويلاتهم قد تمول الاستيرادات وتعدل الموازين التجارية ، ولكنها في الوقت نفسه توسع الفوارق الطبقية وتزيد الاستهلاك وتشتط به نحو الكمالي والتفاخري ، وخاصة اذا لم تكن هناك سيطرة من قبل المخططين وراسمي السياسات ، وقد تزيد الاسعار وترتفع معدلات التضخم ونفقات المعيشة ، كما انها مصدر غير ثابت للدخل والادخار القوميين ، مما يجعل دورها الاقتصادي محفوفا بالمخاطر متاثراً بحجم التحويلات وبسياسة الهجرة لدول الاستقبال .

ونتيجة لهجرة الايدي العاملة الماهرة والمهنية ،تلجأ دول الارسال الى الاستعانة بالخبرة الاجنبية ، مما يقلل من ايجابيات الهجرة كمصدر لتمويل العملات الصعبة للبلاد ، اذ ان العائد من هؤلاء المغتربين تعود منه نسبة كبيرة كأجور تحويل للخارج بالنسبة للاجانب العاملين في بلدان الارسال ، التي تضطر ايضاً الى استثمار مبالغ كبيرة في مجال التعليم والتدريب واعادة التاهيل للعاملين ، ولفترات طويلة لتعويض النقص ، فتصبح تكلفة الهجرة عالية لا تستطيع العوائد المالية المحولة من تغطيتها .

وقد تؤدي الهجرة في الكثير من الاحيان الى استنزاف رؤوس اموال عدد من بلدان الارسال ، عندما يقوم المهاجرين بتحويل اموالهم الى دول المهجر لغرض استثمارها ، كما هو الحال لبعض المهاجرين العراقيين المتواجدين في الاردن وسوريا وبلدان عربية اخرى ، وكذلك لكثير من الاثرياء العرب الذين يعيشون في اوربا ، لكونهم يعتقدون بوجود ضمانات لدى هذه البلدان اكثر من دولهم .

اما بالنسبة لدول الاستقبال فان بعضها وجدت نفسها في مأزق ، فهي لا تستطيع من اعادة المهاجرين الى بلدانهم ، خاصة اذا كانت القوانين المحلية والدولية لا تسمح في ذلك ، وفي المقابل لا تتمكن من ان تتحمل التكاليف الاقتصادية الباهضة للاحتفاظ بهم ، فزادت الهجرة من الاعباء الاقتصادية لديها ومن بينها تجهيز المساكن والخدمات المتعددة وتوفير مستوى معين من المعيشة لهم . [12]

# المبحث الثاني: الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي

## أولا:- واقع الهجرة الأفريقية إلى أوربا

لم يقتصر دور أوربا في الهجرات السكانية على إرسال المهاجرين فقط، بل إنها استقبلت أعدادا كبيرة من المهاجرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. حيث قدر عددهم في أقطار غرب أوربا بنحو 16.6 مليون نسمة، تركز ثلثهم في ألمانيا، وخمسهم في فرنسا، وعشرهم في بريطانيا، وكذلك الحال في سويسرا، أي إن هذه الدول الأربعة، استأثرت بنحو 70% من مجموع المهاجرين الكلي إلى أقطار غرب أوربا. فيما توزعت النسبة الباقية على الدول الأخرى.

ويعد توسع الاتحاد الأوربي المستمر، وانضمام غالبية الدول الأوربية إليه في توسعه السادس، ليكون 27 بلدا وبعدد سكان يزيد قليلا على 480 مليون نسمة، وبمساحة تبلغ حوالي 4 ملايين كم2، عاملا مساعدا في جعله يحتل مكانا اقتصاديا وسياسيا مرموقا، ليصبح محط أنظار المهاجرين من أرجاء المعمورة، وبالأخص من القارة الأفريقية التي تقع على حدوده الجنوبية، فتكون الهجرة الفعلية إليه بشكل مختلف ومؤثر، وتزداد نسبتها إلى سكان دول الاتحاد بشكل كبير، بحيث تشير الإحصاءات إلى أنها وصلت كمعدل عام إلى 6% عام 2000 من مجموع السكان الأصليين لهذه الدول، وترتفع هذه النسبة لتصل في لوكسمبورغ إلى 28%، وتقل لتكون في فنلندة 1.2% للمدة نفسها .[13]

ولمعرفة الهجرة الحقيقية الأفريقية إلى الاتحاد الأوربي، يمكن الرجوع إلى دوائر الإقامة الشرعية لدول الاتحاد، وفي الوقت نفسه الإقرار بأن هناك مهاجرين لم يتم تسجيلهم، بسبب عدم توفر الشروط المطلوبة، أو وقوعهم خارج القانون، أو غير راغبين أو ليس لديهم معلومات كافية لإمكانية تسجيلهم.

ولغرض الاقتراب من هذه الحالة، يمكن دراسة واقع الهجرة في اسبانيا كمثال، باعتبارها باب دخول المهاجرين الأفارقة إلى أوربا، لتمتعها بالموقع الجيوستراتيجي الذي أهلها لذلك. مما يمنحنا بعض المؤشرات التي عن طريقها يمكن معرفة جزء من حقيقة ما يحدث في بقية دول الاتحاد، مع بعض الاختلافات. حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان إسبانيا بلغ 44.108.530 مليون نسمة، حسب إحصاءات شهر كانون الثاني لعام 2005، منهم 3.730.610 ملايين أجانب، أي ما نسبته 8.5% من مجموع السكان الكلي لإسبانيا.
وهذه الإحصاءات تفوق ما مجموعه 910.846 ألف نسمة على ما كان عليه الحال في شهر كانون الثاني عام 2004، أي ما نسبته 2.1% من مجموع السكان الكلي. وتعتمد نسبة الزيادة هذه بصورة رئيسية على تسجيل الأجانب الذي ارتفع بمقدار 696.284 شخص خلال سنة واحدة، وبما نسبته 1.6% من مجموع السكان في حين تسجيل الاسبان قد ارتفع بمقدار 214.562 ألف شخص، أي ما نسبته 0.5% من المجموع الكلي للسكان للمدة نفسها ، وهذا يعني أن لكل خمسة أشخاص مسجلين في البلدية لشهر كانون الثاني عام 2005، منهم ثلاثة أجانب.[14]
وتشير الأرقام المسجلة من قبل المعهد الوطني للإحصاء الاسباني (INE)، والتي تعتمد على سجلات البلدية، أن اكثر المسجلين الأجانب لغاية كانون الثاني عام 2005، هم من القارة الأفريقية، حيث يبلغ عددهم 932.652 ألف نسمة، أي ما نسبته 25% من مجموع الأجانب

الكلي المسجلين في إسبانيا لنفس الفترة، يشكل المغاربة العدد الأكبر من بينهم، حيث يبلغ عددهم 511.295 ألف نسمة، بما نسبته 56% من المجموع الكلي للأفارقة المسجلين في إسبانيا، يليهم في ذلك وعلى التوالي وبنسب مختلفة : الجزائر وأنكولا و الكاميرون و النيجر و غينيا بيساو و مصر و ليبيا و تونس.

علماً أن عدد المسجلين الأفارقة في إسبانيا لغاية كانون الثاني عام 2004، بلغ 501.430 ألف نسمة منهم 389.847 ألف نسمة من المغرب، أي ما نسبته 80% من مجموع الأفارقة المسجلين لدى البلدية للفترة السابقة، يليهم من الجزائر بنسبة 5.5%، ثم من السنغال بنسبة 3.8% و 2.25% من نيجيريا.

أما الأجانب المسجلين من غير الأفارقة في إسبانيا، لغاية كانون الثاني عام 2005، فهم بالمرتبة الثانية من الإكوادور بعدد 497.799 ألف نسمة، يليهم الرومانيون (رومانيا) 317.366 ألف نسمة، ومن كولومبيا 271.239 ألف نسمة، وكذلك مدون من إنكلترا 227.187 ألف نسمة، في حين ان الآتين من بلدان غنية إلى إسبانيا لم تكن أعدادهم معتبرة.[15]

إن الزيادة في عدد المهاجرين خلال الأعوام الأخيرة، لم تكن ظاهرة عرضية، ولكنها بالمقاييس الثابتة، تعتمد على مجموع عوامل الجذب التي يتعاطى بها الاتحاد الأوربي، يقابلها مجموع قضايا الطرد التي تتعاطى بها الدول المصدرة الفقيرة ومنها الدول الأفريقية، سواء كانت دواعي الهجرة، الإبعاد القسري الاجتماعي أو الفقر أو اختلاف الثقافة أو غيرها.

وتشير الإحصاءات المسجلة لدى البلدية أيضا إلى أن أغلب العاملين من المهاجرين في إسبانيا يزاولون أعمالا في الخدمات وبنسبة تصل إلى حوالي 47%، أو في البناء والتشييد بنسبة 8.75% وفي الزراعة بنسبة 15.5 من مجموع العاملين الأجانب المسجلين في إسبانيا لعام 2005، والقليل منهم يعملون في التجارة. في حين ان النساء منهم يعملن في التنظيف وفي المستشفيات ودور العجزة و تربية الأطفال، ومثل هذه الأعمال عادة يعزف عن ممارستها المواطن الأوربي الأصلي لكونها أعمالا غير مرغوبة وشاقة وبأقل الأجور.[16]

كل هذا يعكس الرغبة المبالغ بها من قبل المهاجرين للذهاب إلى إسبانيا، التي لم يسجل تأريخها يوما من الأيام هذا العدد من الأجانب، أو يرتفع عددهم بنسبة 22.9% كما هو الحال في العشرة شهور الأخيرة من عام 2005. بل دائما يسجل للاسبان بأنه شعب مهاجر إلى خارج وطنه، حيث استوطن بأعداد كبيرة في أمريكا الشمالية ودول أمريكا اللاتينية ودول أوربا الغربية ويتواجد عدد كبير منهم في المغرب العربي، والذي ما زال المواطن المغربي يطلق عليهم لقب (بو رقعة)، لكثرة الرقع المتواجدة في ملابسهم البالية، بسبب ما كانوا عليه من فقر الحال .

ورغم هذه الإحصاءات المتوفرة، إلا أن التقديرات تشير إلى أن عدد المهاجرين الفعليين في إسبانيا يفوق الرقم الذي أعلنته دوائر التسجيل، وهذه الحالة تنطبق على غالبية دول الاتحاد الأوربي وبالأخص المتوسطية منها .[17]

## ثانيا ـ أسباب الهجرة الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوربي.

بطبيعة الحال إن عوامل الجذب والطرد في كل من منطقتي الأصل (أفريقيا)، والوصول (أوربا)، تتباين لكل مهاجر أو من ينوي الهجرة، وهناك اختلافات جوهرية وهامة

بين العوامل المرتبطة بمنطقة الأصل، وتلك المرتبطة بمناطق الوصول، تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الهجرة بالإضافة إلى وجود مجموعة من العوائق بين كلتا المنطقتين من مناطق الأصل والوصول. وقد تكون هذه العوائق بسيطة حينا أو يصعب التغلب عليها حينا آخر، وتعد المسافة (Distance)، أبرز هذه العوائق، وأكثرها تأثيراً في تحديد حركة الهجرة وحجمها، بالإضافة إلى تكاليف الانتقال، والقيود المفروضة على الحركة عبر الحدود والمراقبة، وهناك عوامل شخصية كثيرة تؤثر في تشجيع الفرد إلى الهجرة أو العزوف عنها وإن تباين عناصر الاختلاف الاقتصادية والاجتماعية وتزايدها بين الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوربي، تحفز وتؤثر على تيارات الهجرة المستمرة بينهما. وفيما يلي نظرة عامة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجانبي الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي:

## 1. العناصر الاقتصادية.

التباين الاقتصادي بين أفريقيا وأوربا، مرتفع جدا، والاختلاف أصبح الآن أكبر وازداد اتساعا، ويعود السبب في هذا الاتجاه للتباين إلى عدد من الحوادث التاريخية التي دعمت وأنتجت هذا الوضع على امتداد الأعوام الطويلة فانخفضت الصادرات الأفريقية، وازدادت صعوبات الدخول إلى السوق العالمية، وازدادت معوقات التطور لغالبية هذه الدول. ويمكن ملاحظة هذا الوضع من خلال المؤشرات الآتية:-

### أ. متوسط الناتج المحلي للسكان

الاختلاف كبير بين معدل الناتج السنوي المحلي للفرد في الدول الأفريقية منه في دول الاتحاد الأوربي، وهذا التباين له دلالات كثيرة. والتي تعكس مستوى التطور الاقتصادي المتباين لدى المجموعتين، حيث تشير الإحصاءات في جدول (1)، إلى أن المعدل السنوي للناتج المحلي الصافي الفردي لدى الدول الأفريقية عام 2004، يتراوح ما بين 3640 دولار في ليبيا إلى 354 دولار لدى غانا، في حين أن هذا المعدل لدى بعض دول أوربا الغربية يتراوح ما بين 43484 دولار في سويسرا إلى 20424 دولار في اسبانيا.

**جدول (1)**
**معدل الناتج المحلي الشخصي لبعض دول الاتحاد الأوربي والدول الأفريقية لعام 2005**
**دولار**

| دول الاتحاد الأوربي | معدل الناتج المحلي الشخصي | الدول الأفريقية | معدل الناتج المحلي الشخصي |
|---|---|---|---|
| المانيا | 29137 | انكولا | 725 |
| | | الجزائر | 2049 |
| بلجيكا | 29257 | الكامرون | 803 |
| | | غانا | 354 |
| اسبانيا | 20424 | غينيا | 424 |
| | | ليبيا | 3640 |
| انكلترا | 30355 | المغرب | 1463 |
| | | نايجيريا | 390 |
| سويسرا | 43404 | تونس | 2561 |

المصدر

**Anuario Estadistica de las Naciones unidos. Washington D.C. 2043-USA- Datos referidos al periodo 2000-2005.**

## ب – الصادرات

**تعتبر الصادرات من العناصر الأساسية للتطور، وهي نبع للادخار من أجل التمويل باتجاه الاستثمار، وزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية ويوضع الشكل (2) أن التباين بين الصادرات الأوربية والأفريقية كبير ولا مثيل له. إذ بلغ مجموع الصادرات الكلية الأفريقية نصف قيمة الصادرات المتحققة لانكلترا في عام 2005، وهي أقل بثلاث مرات من قيمة الصادرات الألمانية للمدة نفسها . وإن المجموع الكلي للصادرات الأفريقية لعام 2005، بلغت 4.7 مليار يورو، في حين بلغت الصادرات الأوربية لنفس الفترة حوالي 90 مليار يورو، أي أكثر من عشرين ضعفا مما هي عليه في أفريقيا.**

**مثل هذا الواقع الذي تعيشه غالبية الدول الأفريقية يجعل من المستحيل على هذه الدول أن تنمو اقتصاديا، لكون التطور يحتاج إلى سلسلة من العناصر المرتبطة الواحدة بالأخرى والتي تدفع للقرب إلى مستوى مقبول من التطور.**

**وتشير الإحصاءات أيضا إلى أن أفريقيا فشلت في علاقاتها التجارية خلال العقدين الأخيرين 1990- 2006، وإن النسبة المئوية لصادراتها العالمية انخفضت عما كانت عليه قبل عام 1990، مما يزيد الحالة تعقيدا، ويزيد التخلف والتراجع[18]**

جدول رقم (2)
صادرات الاتحاد الاوربية مقارنة بألصادرات الافريقية لعام 2005

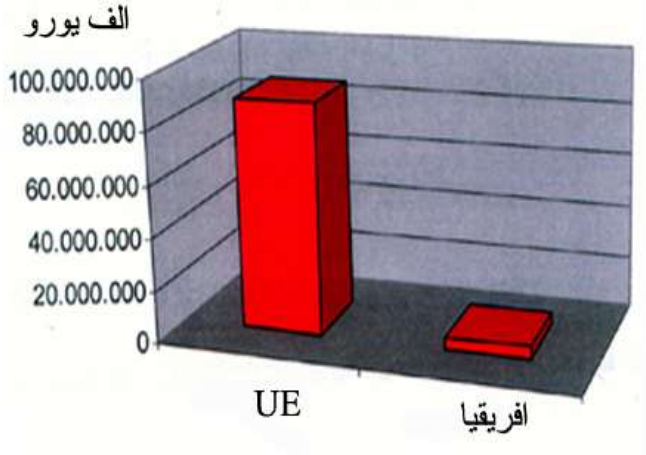


صادرات بعض دول الاتحاد الاوربية مقارنة بصادرات بعض الدول الافريقية لعام 2005

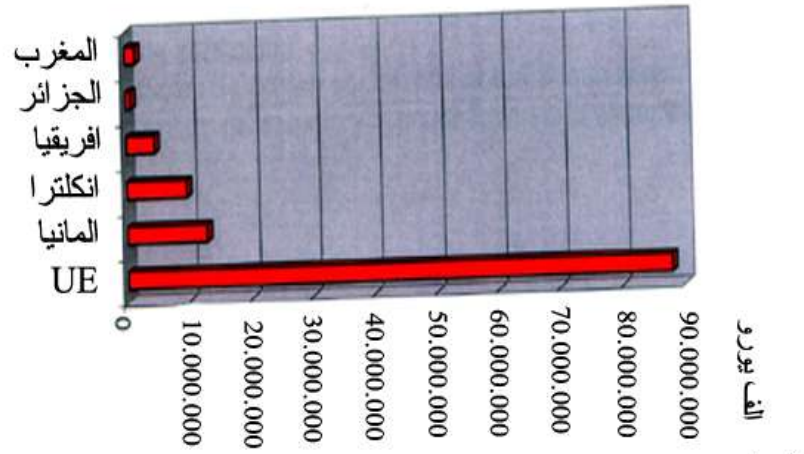


المصدر Anuario Estadistica de las Naciones Unidas - Washington- dc - 2043.USA
Datos referidos al pberiodo 2000-2005

## 2. العناصر الاجتماعية.

**تتصل العديد من العناصر ذات النوع الاجتماعي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الكثير من المواقع مع النتائج الاقتصادية، بحيث يمكن القول أن الحالة الاقتصادية للدول تسير مرافقة للنموذج الاجتماعي، أو الحالة الاقتصادية مشتقة من الحالة الاجتماعية، وفيما يلي**

بعض المؤشرات التي يمكن استقراء الحالة الاجتماعية في الدول الأفريقية ومقارنتها بمثيلاتها في دول الاتحاد الأوربي:-

## 1- العمل ومستوى البطالة:-

العمالة مهمة لأي مجتمع لكونها المحرك للاقتصاد، كما ان المجتمع لا يمكنه العيش والبقاء من دون العمل. وتشير الإحصاءات في جدول (3)، إلى حالة العمالة لعام 2004 في بعض الدول الأوربية والأفريقية والتي تعكس لنا حقيقة أن معدل العمل بالنسبة إلى مجموع السكان، منخفض في أفريقيا، مقارنة بالحالة في أوربا.

جدول (2)

عدد العاملين بالألف من مجموع السكان الكلي لبعض الدول الأوربية والأفريقية لعام 2005

| البلد | عدد العاملين بالآلاف |
|---|---|
| المانيا | 36.172 |
| اسبانيا | 16.695 |
| فرنسا | 24.485 |
| مصر | 18.119 |
| المغرب | 4.691 |

المصدر

Anuario Estadistica de las Naciones unidos. Washington D.C.

2043 USA Datos referidos al periodo 2000-2005.

أما معدل البطالة فتشير الإحصاءات إلى ارتفاعها وبصورة كبيرة في الدول الأفريقية، وكمثال على ذلك المغرب والذي يقوم بتصدير غالبية المهاجرين إلى أوربا حيث بلغت نسبة البطالة فيه حوالي 20% من مجموع السكان القادرين على العمل في عام 2004، في حين بلغت نسبة البطالة في بلدان الأتحاد الأوربي كمتوسط عام حوالي 10% لنفس الفترة.

والعمل المشتق هو الآخر منخفض في مثل هذه الظروف التي توجد فيها مستوى بطالة مرتفع لدى الدول الأفريقية مما يدفع الناس والحالة هذه للبحث عن اختيارات أخرى للعمل من بينها الهجرة إلى أوربا.

## 2- المتعلمون والأميون:-

يعتمد هذا القطاع بشكل أو بآخر على الموقف الاجتماعي، ويفسر بشكل سهل مع مستوى الدخل المنخفض، حيث أن الدول الأفريقية كونها نامية، لديها فرص قليلة للاهتمام بالتعليم، رغم كونها إحدى الأولويات ويعود السبب، إلى أن الموارد تخصص بالدرجة الأولى إلى الحاجات الأولية والمستعجلة ومن بينها توفير الغذاء والدواء رغم أنها في النهاية جميعها متصلة مع بعضها البعض وتشير المعلومات في جدول (4)، أن مستوى الأمية في الدول الأفريقية مرتفع جدا، وهو يتناسب مع الحالة الاقتصادية الموجودة في هذه البلدان، في حين ان الأمية في الدول الأوربية معدومة أو قريب جدا مستواها من الصفر بسبب إتباع هذه الدول للنظام التعليمي الإلزامي لأبنائها، مدعومة من قبل حكوماتها من أجل الرفاه الاجتماعي.

**جدول (3)**
**معدل الأمية في الأعمار الأكثر من 15 سنة لبعض الدول الأوربية والأفريقية للفترة 2000-2005 (%)**

| البلد | الرجال | النساء |
|---|---|---|
| اسبانيا | 1.5 | 3.2 |
| الجزائر | 22 | 40.4 |
| مصر | 32.8 | 50.4 |
| المغرب | 36.7 | 61.7 |
| تونس | 16.9 | 36.9 |

المصدر

**Anuario Estadistica de las Naciones unidos. Washington D.C. 2043- USA**
**- Datos referidos al periodo 2000-2005.**

**كذلك نلاحظ أنه هناك اختلافاً كبيراً في معدل الأمية المرتفع بين النساء لدى الدول الأفريقية، والتي تصل النسبة فيها إلى حوالي الضعف عما هي الحالة لدى الرجال، وبين هذه النسب لدى دول الاتحاد الأوربي التي تنعدم فيها هذه الفروقات إلى حد ما.**

**وفيما يخص التدرج التعليمي، فإن هناك اختلافا كبيرا في مستوى التعليم لمراحله العليا، أي أن الدول الأفريقية لديها مستوى منخفض بسبب التسربات الكبيرة لهذا المستوى وعدم إكمال غالبية المتعلمين، للظروف الاقتصادية، التي تدفعهم لمزاولة الأعمال بسن مبكرة**

**أما في دول الاتحاد الأوربي فالحالة معاكسة، حيث أن نسبة التسرب في المستويات المتقدمة للتعليم قليلة جدا، والغالبية من الأبناء يحبذون إكمال دراستهم، نتيجة للظروف الحياتية الجيدة والرغبة في ذلك كما هو واضح من الشكل(5).**

جدول رقم (5)
معدل التهرب من المراحل الدراسية الثلاثة

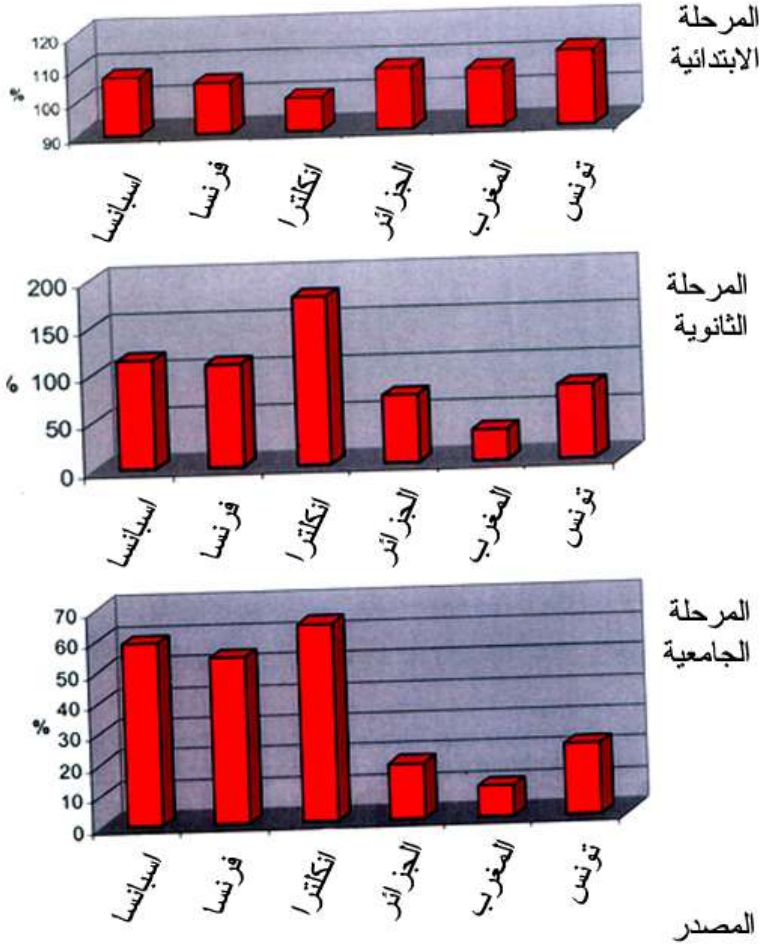


المصدر

Anuario Estadistica de las Naciones Unidas - Washington- dc - 2043.USA
Datos referidos al pberiodo 2000-2005

## 3ـ العناصر الديموغرافية (إحصاءات السكان)

تؤثر العناصر الديموغرافية بشكل واضح على نهج التطور لدى البلدان، والسمة الأكثر بروزا لهذه الحالة في أوربا كانت انخفاض نسبة المواليد التي نتجت خلال فترة التصنيع، التي توحدت مع نمو الإنتاج، والإنتاجية، ودعمت ووطدت مستوى الحياة في هذه البلدان.

أما في أفريقيا فإن هذا التخفيض لم يحدث، بسبب استمرار التخلف وإن حدث في بعض دول القارة، فإنه جاء بصورة متأخرة مع استمرار ارتفاع نسبة المواليد فيها مقارنة بأوربا. ويمكن معرفة الواقع الديموغرافي للقارة الأفريقية ودول الاتحاد الأوربي عن طريق معرفة العوامل الأكثر أثرا في زيادة السكان فيها :

### أ- الخصوبة في كل من أفريقيا ودول الاتحاد الأوربي.

تعد الخصوبة من أهم العناصر الديموغرافية التي تؤثر في زيادة هيكل السكان، مثلما تؤثر فيه الوفيات بالتناقص. وإذا كانت الظاهرة الديموغرافية تتأثر بصفة عامة بمجموعة من العوامل المتشابكة والتي لا يمكن الفصل بين بعضها البعض، فإن الخصوبة تعد من أهم العناصر التي أولاها الباحثون عناية كبيرة من الدراسة والتحليل لما لها من أثر كبير في تحديد المستقبل الديموغرافي للدول والشعوب في العالم.

وهناك فرقا جوهريا في مستوى الخصوبة بين الدول النامية والدول المتقدمة، والواقع يشير إلى أن معدل المواليد يعد ملائما للتفرقة بين التقدم والتخلف، وذلك لأنه قلما توجد دولة نامية بمعدل مواليد تقل عن 15 في الألف، أو دولة متقدمة بمعدل مواليد يزيد على هذا الرقم، والاستثناءات إن وجدت فهي قليلة جدا وهذا يعني أن العلاقة بين مستوى الخصوبة، ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي علاقة عكسية، حيث إن مستويات الخصوبة العالية تتماشى مع انخفاض درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والعكس صحيح.[19]

وعلى الرغم من أن أفريقيا تعد أقل قارات العالم قيمة في بياناتها التي يعتمد عليها في استخراج المقاييس الحيوية، لعدم توفر بيانات ديموغرافية كاملة عنها، إلا أنه يمكن رسم صورة تقريبية لمستويات الخصوبة في معظم دولها، بفضل التعدادات السكانية المتوفرة لدى بعض دولها، أو بفضل العينات التي أخذت للسكان في البعض الآخر، والتي تشير إلى أن دول شمال أفريقيا تعد إقليما متجانسا إلى حد كبير في مستوى الخصوبة فيها، وإن كانت ليبيا أعلى دولة خصوبة حيث يزيد معدل المواليد بها على 45 بالألف، وهو يشبه في ذلك بعض دول غرب القارة التي يعلو المعدل بها على 40 في الألف، وتقع باقي دول القارة بين 30 – 50 في الألف.[20]

أما فيما يخص دول الاتحاد الأوربي، فهي تشترك جميعها في ظاهرة انخفاض الخصوبة، حيث إن معدل المواليد يصل بالكاد إلى 10 بالألف، ومعدل التكاثر لا يصل إلى واحد صحيح في أفضل دول الاتحاد خصوبة مثل ايرلندا، بل ان هناك دول مثل السويد والنمسا وسويسرا وهولندا وألمانيا و اسبانيا، يصل معدل النمو السكاني فيها إلى السالب، بمعنى أن عدد الوفيات أكثر من عدد الولادات وهذه الظاهرة تشكل مشكلة، تحاول هذه الدول معالجتها بواسطة تشجيع الانجاب ،بتقديم مخصصات نقدية لكل مولود جديد او عن طريق استقبال هجرة منتقاة.[21]

كما يمكن معرفة معدل الخصوبة لدى هذه الدول عن طريق مقياس آخر وهو مجموع معدلات الخصوبة الخاصة بالمرأة الواحدة (أو لألف امرأة)، مضروبا في 5 (طول الفئة

العمرية)، وتشير المعلومات في شكل (6)، أن الخصوبة مرتفعة لدى البلدان الأفريقية، حيث تصل إلى أكثر من الضعف، أي 2.7 مولود لكل امرأة، عما هو عليه في دول الاتحاد الأوربي التي تصل النسبة فيها إلى 1.2 مولود لكل امرأة وذلك للفترة 2000 – 2005.

جدول رقم (6)
متوسط عدد الأولاد لكل امرأة

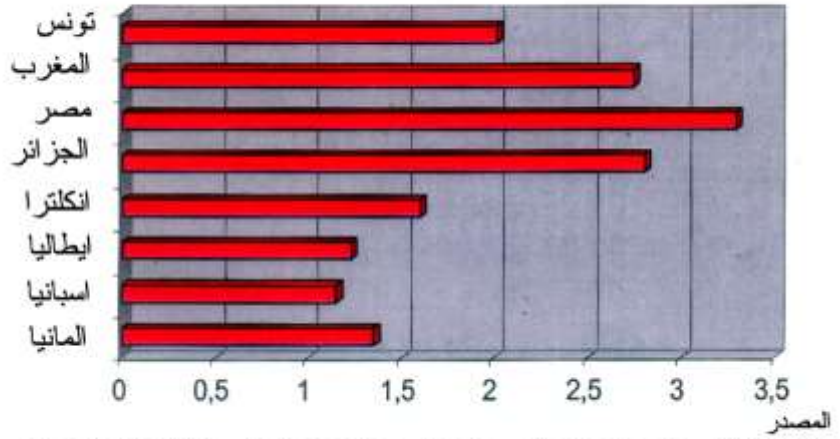


المصدر
Anuario Estadistica de las Naciones Unidas - Washington- dc - 2043.USA
Datos referidos al pberiodo 2000-2005

مما يعني أن معدل النمو السكاني في أفريقيا يشكل وسيلة ضغط ديموغرافية، تجبر بعض السكان إلى الهجرة إلى مناطق أخرى يمكن العيش فيها بصورة أفضل، ومنها دول الاتحاد الأوربي.

### ب – متوسط العمر- أمد الحياة (Expectation).

كان لاستمرار انخفاض معدل الوفيات وخاصة في الأعمار المبكرة نتيجة لتحسن الظروف المعاشية والصحيةأثره في تزايد عدد السكان وزيادة متوسط عمر الفرد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. ويعد الهبوط في الوفيات من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظاهرة الانفجار السكاني( Population explosion) التي تعد أهم ملامح التأريخ الحديث، وخاصة في الدول النامية، التي تمثل تحديا كبيرا لمواردها. ويقاس أمد الحياة عادة باستخدام أساليب إحصائية، تعتمد على جدول المدة، وهي ببساطة عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد الواحد في أي سن معلومة، وتحسب للذكور والإناث كلا على حدة.

وعند مقارنة معدلات الوفيات في الدول الأفريقية ودول الاتحاد الأوربي، وحسب الإحصاءات المتوفرة، فإننا نلاحظ أن هذه المعدلات مرتفعة في أفريقيا، وبالأخص لدى الأطفال، بسبب سوء التغذية والأمراض المعدية والطفيلية، وأمراض الجهاز الهضمي، في حين تتميز دول الاتحاد الأوربي بانخفاض معدل الوفيات الخام، لتحسن أوضاع المعيشة والرعاية الصحية للسكان وعليه فإن معدل متوسط العمر في دول الاتحاد الأوربي يصل إلى 76 سنة للرجال و82 سنة للنساء، في حين أن هذا المتوسط لدى أفريقيا يصل إلى 69 سنة للرجال و73 سنة

للنساء.[22] وهذا يعكس لنا نوع الحياة في أوربا التي تتصل بمستوى متقدم من التطور والرفاه، وتعمل حكوماتها على سلامة وأمل حياة شعوبها.

أما الضغط السكاني في أفريقيا مع قلة الموارد المخصصة لسلامة وأمل حياة المواطن، مع كثرة الحروب والصراعات، قد أدى إلى خفض فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، فدفعت بجزء من مواطنيها إلى الهجرة باتجاه المناطق الأكثر أمنا والتي تتوافر فيها ظروف الحياة الكريمة.

## 3- الأسباب الأخرى التي تدفع للهجرة من أفريقيا إلى دول الاتحاد الأوربي:-

إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي دفعت المهاجرين الأفارقة للهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي، هناك عوامل أخرى سببت تلك الهجرة من بينها:-

### أ- الحروب:-

منذ عام 1970 حدثت في أراضي القارة الأفريقية أكثر من 30 حرب، وفي عام 1996 لوحدها، فأن من مجموع 53 بلدا أفريقيا كانت 14 منها متضررة من النزاعات العسكرية كما إن الإحصاءات تشير إلى أن أكثر من 8 ملايين لاجئ أفريقي أعيدوا إلى أوطانهم، أو أزيحوا من مناطقهم ، وفي تقرير للامم المتحدة صادر في عام 2006 يشير الى ان كلفة النزاعات في 23 دولة افريقية بلغت اكثر من 300 مليار دولار خلال المدة 1990 – 2005 [23] ان الحروب تؤثر في توجيه هذه التدفقات المهاجرة باتجاه مناطق أكثر استقرارا وأمنا، كما وتشكل أحد التأثيرات الأكثر وضوحا في الطرد السكاني للبلدان الأفريقية، والتي تجعل من غير الممكن السيطرة على المهاجرين بالقوة.

### ب- عدم الأمان (الضمان) السياسي:-

من العواقب المباشرة للحروب هي النزاعات السياسية والتي تتأصل بعد الحروب، والتطهير العرقي، والانقلابات العسكرية والحكومية هي في مجموعها ثوابت المشاكل بعد الحروب، وتدفع أجواء عدم الأمان الاجتماعي بتشجيع خروج الأشخاص باتجاه المناطق الأقل اضطرابا.

### جـ- المشاكل الصحية:-

ان الشروط القاسية التي تعيشها القارة الأفريقية، من نقص المواد الصحية هي نتيجة للتخلف الاقتصادي. وهذه المشاكل مألوفة في الكثير من البلدان الأفريقية، بالإضافة إلى انتشار الأمراض الشائعة مثل الايدز والملاريا والحمى القلاعية وغيرها من الأمراض المستوطنة في القارة، مما يدفع بالكثير من السكان للهجرة والهروب من هذه المشاكل.

### د- إتلاف البيئة:-

ان الضغط الإنساني القوي فوق الأرض بالإضافة الى الأحوال الجوية السيئة وحالة الجفاف التي تعيشها الدول الأفريقية قد أدت الى تلف كبير في البيئة مما جعل التربة أقل إنتاجية. كما بدأت تختفي الأراضي الصالحة للزراعة وازدادت وطأة التصحر مما أدى الى اختفاء أنواع من النباتات والأشجار كل هذا دفع السكان في البلدان الأفريقية بالتوجه في موجات هجرة إلى أوربا بهدف العيش والتخلص من هذه المشاكل [24] .

# الفصل الثالث

## سياسية الاتحاد الأوربي تجاه الهجرة

نظرا للتوسع الكبير للاتحاد الأوربي، فليس من الغريب أن نجد اهتماما خاصا، وحاجة ماسة للبحث عن حلول أكثر فاعلية محتملة في مواضيع مثل التنظيم والسيطرة على الحركة داخل الاتحاد الأوربي وإدارة موجات المهاجرين المتصاعدة، وفي كافة الميادين المتصلة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية ولهذا فقد تم التوقيع على العديد من القرارات والاتفاقيات داخل إطار الاتحاد الأوربي، ضد الإجرام العنصري، وإقرار أدوات وقواعد عمل مشتركة، يمكن أن تكون عليها إدارة سياسة المهاجرين لمختلف حكومات الاتحاد، وبالأخص فيما يتعلق بتنظيم دخولهم الى أسواق العمل، ومسألة اللجوء السياسي والإنساني. وفيما يأتي استعراض لهذه الإجراءات والسياسات المشتركة لدول الاتحاد الأوربي:

### أولا- أسبقية الحادثة-

يمكن معرفة العمل المهم المتصل بسياسة الهجرة داخل الاتحاد الأوربي، من خلال اتفاقية ماسترج عام 1999، التي نقلت الخطة المشتركة بأوجهها المختلفة والمتفرقة مثل الهجرة، والسيطرة على الحدود الخارجية واللاجئين، وضمها وتوحيدها في مجموعة واحدة، ضمن اتفاقية شنكن (Shengen) الاتحادية. وبطلب من اسبانيا عام 1999، أقيم تشكيل فوق عادي هو المجلس الأوربي لتامبر (Tampere)، والذي كرس لإقامة حيز الحرية، والأمن، والعدالة، وكان الدافع وراء ذلك هو مراعاة التقدم المهم الذي حصل في ميادين أخرى وإن تسلسل الأهداف لقضايا الاندماج الأوربي تستدعي دفعات سياسية كبيرة مشتركة. وعلى اثر تشكيل هذا المجلس أقر برنامج محدد للاتحاد يمر عن طريق ما يأتي: [25]

1- النظام المشترك للاجئين السياسيين والإنسانيين، والهجرة إلى الاتحاد الأوربي.
2- الحيز القضائي الأوربي.
3- مكافحة الجريمة العالمية المنظمة.

وتم الاتفاق على تطوير سياسة مشتركة للاتحاد في جميع المواضيع التي تؤثر على الهجرة، والتقريب بين التشريعات الوطنية المختلفة التي تخص شروط القبول والإقامة للمواطنة بحق مواطني البلد الثالث كما أنشأت اللجنة الأوربية سجل (لوحة تسجيل)خاص بما يمكن اتخاذه من إجراءات مطلوبة. ومن أجل تنفيذ تفويض المجلس الأوربي المؤقت لتامبير (Tampere)، طلب من المؤسسات ذات الصلة، دراسة عملية التنفيذ والفترة الزمنية التي تحتاجها لذلك.

وعلى أثر أحداث 11 أيلول عام 2000 فان رئاسة بلجيكا واسبانيا اقترحتا مجموعة من الإجراءات من أجل مكافحة الإرهاب، والذي سبق وأن حدد في النظام الأوربي مسألة الاعتقال وتسليم الإرهابيين إلى محكمة العدالة الأوربية.

وفي المجلس الأوربي للايكن (Laeken)، عام 2001 تم اعتبار الأولوية في الاعتراف المتبادل للقرارات القضائية أحد الدعامات الجوهرية من أجل إنشاء الحيز الأوربي للعدالة والدفع باتجاه تكوين محكمة العدل الأوربية.

وخلال المجلس الأوربي لاشبيلية (Sevilla) عام 2002 وتيسلونه (Tesaloniea) عام 2003 تم إقرار أهداف جديدة خاصة بقضايا اللاجئين والمهاجرين [26].

### ثانيا- ميادين أنشطة الاتحاد المتعلقة بالهجرة-

على أثر إقرار المجلس الأوربي في تامبير (Tampere)، إنشاء مجال الحرية والأمن والعدالة فانه يمكن ملاحظة ثلاثة ميادين مختلفة للأنشطة والتي أقر الاتحاد الأوربي العمل بها وهي:- [27]

**أ – ميدان الحرية ويضم (اللاجئين – الهجرة – الحدود – تأشيرة الدخول).**

وكان مجموع أنشطة الاتحاد الأوربي في هذا المجال موجه بالاستمرار في التوازن، فمن جانب أدخلت إجراءات مشجعة لأجل دمج المهاجرين الشرعيين المثبتين وكذلك إدارة شؤون اللاجئين بسياسة موحدة ومساعدتهم مراعية في ذلك الاتفاقيات العالمية ومن جانب آخر الكفاح بحزم ضد الهجرة غير الشرعية ، ومناقشة التهدئة الإنسانية، والسيطرة على الحدود، وسياسة تأشيرات الدخول الموحدة.

وفيما يخص الحدود أقر تكوين وكالة أوربية للحدود، هدفها السيطرة على الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة لتأشيرات الدخول، فقد تم إدخال المطابقة الشخصية الموحدة المرئية، وربطها بين دول الاتحاد الأوربي عن طريق نظام المعلومات شنكن والمسمى (SIS II)، ونظام معلومات لتأشيرات الدخول والمسمى (VIS)، الذي يشدد مع الدوائر المشتركة الرقابة في فترة متوسطة.

**ب – مجال الأمن ويشمل (الإرهاب والجريمة المنظمة والتعاون البوليسي).**

وفي هذا المجال تم إفراد مواضيع مسبقة تحتل مكانة داخل الاتحاد الأوربي من بينها مناهضة الإرهاب ومكافحته.

كما أقر المجلس الأوربي في حزيران عام 2004 على أثر انفجارات مترو مدريد في 11 آذار عام 2002، إعلانه المشهور في 25 آذار من العام المذكور والذي ذكر فيه (إن دول الاتحاد الأوربي تتضامن مع البلد الذي يتعرض إلى ضربة إرهابية، ويعدها ضربة لكل بلدان الاتحاد الأوربي). ووافق المجلس على خطة فعالة للاتحاد من أجل مكافحة الإرهاب، الذي يزعزع الاتحاد ويثنيه عن مسيرته، بالإضافة إلى كبح الهجوم المحتمل والتحوط والمراقبة وإدارة نتائجه.

**جـ - ميدان العدالة "التعاون القضائي"-**

أشار المجلس إلى أن الاعتراف المتبادل بالحكم هي من أولويات قواعد التعاون القضائي، ورعاية الحقوق الخاصة. وقد وافق رؤساء حكومات ودول الاتحاد الأوربي على البرنامج الخاص من أجل توسيع هذه الأولوية، التي تعني في النهاية بأن القرارات المتخذة من قبل هذه الدول، معترف بها ومطبقة في باقي دول الاتحاد.بالإضافة إلى تحديد سياسة أكثر فاعلية في الأمور التي تخص الالتئام العائلي للمهاجرين، حيث حددت الأدوات التي تتيح تسهيل الالتئام وعلى النحو التالي:[28]

**1- الحق في الالتئام العائلي:** حيث تم الاعتراف بهذا الحق الذي يستند إلى وثيقة القضاء العالمي الصادرة عام 1950، والتي تؤكد كذلك على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشير إلى أن مواطني البلدان الثالثة لهم الحق في الالتئام العائلي، بعد مضي سنة واحدة على أقامتهم ولديهم احتمال المكوث لفترة أطول، ويشمل هذا الالتئام الزوجة أو الزوج والأقل أعمارا وبضمنهم الأطفال.

**2. لائحة المواطنين للبلدان الثالثة:** حيث أشارت الاتفاقية الأوربية، بوجوب الاعتراف بنظام الإقامة لمدة طويلة بعد الخمس سنوات للإقامة القانونية بدون انقطاع.
**3. مجموع شروط الدخول وسمات الدخول**، للمواطنين من بلدان ثالثة، الحق في الدخول تحت أسباب العمل أو أنشطة اقتصادية، أو حساب شخصي.
**4. قبول الطلبة والمتطوعين:** حيث يحق لهذه النماذج الصغيرة عادة من الإقامة وإتمام المواطنة تحت شروط مطلوبة، والتمتع بالرعاية والحماية الدولية.
**5.مكافحة الجريمة:** حيث ان الدليل الأوربي رقم 43 و 78 لسنة 2000 يمنح المواطنين من بلدان ثالثة نفس الحماية التي يتمتع بها عمال دول الاتحاد الأوربي من الجريمة والسلامة الاجتماعية.

## ثالثا- أمن المهاجرين-

وفقا لقرارات الاتحاد الأوربي، فإن الهجرة غير شرعية، يمكن وصفها، كما توصف المخدرات، باعتبارها إحدى الجرائم التي تقلق أوربا، لما لها من انعكاسات كبيرة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأوربي، وتعد الهجرة أحد الأنشطة المربحة للجريمة المنظمة (تهريب المهاجرين)، ولها صلة مع أنواع أخرى من الجرائم، مثل التزوير، وتجارة المخدرات المحرمة، وهي نوع من أنواع التجارة البشرية. وتقدر تكاليف مرور الأشخاص وإقامتهم في دول الاتحاد الأوربي سنويا بما يعادل 2 مليار يورو.[29]

ولقد عمل إعلان المجلس الأوربي الذي تحقق بعد تفجيرات مدريد عام 2002، على تجاوز بعض القصور الموجود داخل الاتحاد الأوربي من أجل مكافحة أي نوع من أنواع الجريمة المنظمة، والتي تستخدم الرعب كشكل من أشكال الضغط على المجتمعات الأوربية، وعليه فقد تم إعداد العناصر الحقيقية والفعلية لدى الاتحاد والتي تتعلق بالإرهاب، وبصورة أساسية ما يسمى(الإرهاب الإسلامي) مع الهجرة واعتبر المجلس الأوربي أنه من الضروري الإسراع بالعمل حول الاجراءات التي تتعلق في تحسين السيطرة على الحدود الخارجية وفحص الوثائق والأمور المتعلقة بمجال الأمن، داعمة الجهود من أجل التقدم بسرعة بما ياتي: [30]

1-اقتراح نظام خاص من أجل تشكيل وكالة أوربية للتعاون في إدارة حدود دول الاتحاد الأوربي الخارجية.
2-اقتراح بضرورة التوجيه من قبل المجلس الأوربي حول التزام الناقلين للأشخاص وباختلاف وسائل نقلهم، بالإخبار حول المعلومات الكاملة عن المسافرين.

## رابعا- السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي وعلاقتها بالهجرة.

ان توحيد السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوربي كانت دائما حاضرة في المناقشات الأوربية وعلى كل المستويات. وكان تنفيذ هذا الهدف متأخرا وعلاقاته معقدة، لكون السياسة الخارجية ظهرت في الحيز الأخير للسيادة الوطنية. كما إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لا ترغب بالمشاركة بالسياسة الخارجية للأمن والدفاع، بسبب كون ان لدى كل دولة نظرة واقعية خاصة بها في هذا الاتجاه. علما أن الفكرة الأساسية لإنشاء أساس مشترك

للسياسة الخارجية الأوربية بدأت في نهاية عقد الستينات وأوائل السبعينات من القرن الماضي. وكانت توجد نوعين من السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي:- [31]

1- جميع دول الاتحاد الأوربية لديها اتجاهات عالمية حول إمكانية المفوضية الاوربية في بناء ما يمكن تسميته بالسياسة الخارجية الاتحادية.

2-كان المطلب منذ عام 1992 إنشاء لجنة السياسة الخارجية للأمن المشترك (PESC). تتضمن في توصياتها الاهداف التالية :-

1- حفظ وحماية القيم الأوربية المشتركة.
2-الحفاظ على المصالح الوطنية.
3-تعزيز أمن الاتحاد الأوربي، وأمن جميع دوله.
4-الحفاظ على السلم العالمي.
5-دعم التعاون العالمي.
6-تطوير الديمقراطية والحقوق المدنية.
7-تطوير ورعاية حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لديهم خططهم الأمنية الخاصة بدولهم، إلا أنه في نفس الوقت هم أعضاء في حلف شمال الأطلسي (منظمة الناتو الدفاعية)، وعليه فإن السياسة الدفاعية تتطلع للحفاظ على السلم، وإعطاء ميكانيكية لأجل دعم وتشجيع البناء الأوربي بهدف الانسجام والبناء الديمقراطي.

وفيما يخص المهاجرين واللاجئين فانه لا توجد بين الأهلية الأصلية لمجموع المؤسسات الأوربية من تختص بهذه المواضيع، بل كانت هناك مجموعة من القواعد لأجل معالجة هذه القضية على المستوى الأوربي، تم إقرارها ما بين عامي 1986 و1992. وقد ضمت سياسة الهجرة واللاجئين فيما بعد إلى محاضر الاندماج في اتفاقية الاتحاد الأوربي (ماسترج)، مثل مادة مكملة للتعاون في مجال العدل.

ومن أجل العمل بالنسبة للهجرة القانونية تم وضع أربعة اقتراحات هي:- [32]

1- أحد الإعلانات حول سياسة موحدة مشتركة في موضوع الهجرة السرية. وذلك في تشرين الثاني عام .2001

2-أحد الاتجاهات من أجل إعطاء رخصة زمنية لمرحلة محددة للمهاجرين غيرالقانونيين من أجل التعاون مع العدالة، لإيجاد الحلول للإقامة أو الطعن بها وذلك في تشرين الثاني 2001.

3-اختيارات غير ناضجة حول معايير مشتركة من أجل إجبار المهاجرين غيرالشرعيين على العودة إلى بلدانهم، وذلك في نيسان عام 2002. وفي هذه الحالة يقع الضرر على أكثر من ثلاثة ملايين شخص.

4-أحد الاقتراحات حول تكوين إدارة متكاملة مشتركة، في الحدود الخارجية للاتحاد الأوربي، مع تشكيل وحدة أوربية بوليسية مشتركة على الحدود البرية والبحرية للاتحاد، وذلك في أيار عام 2002.

كما أعطي اهتمام خاص في التنسيق المنظم والكفوء لتنظيم سمات الدخول والإقامة. علما أنه في كانون الثاني عام 2002، تم تكوين (المنظمة الأوربية من أجل اللاجئين) والتي تمنح رعاية مباشرة ورخص الإقامة المؤقتة إلى اللاجئين الذين يصلون إلى دول الاتحاد وبتدفقات

واسعة بسبب الصراعات السياسية والاثنية، والتضامن ومساعدة الحكومات التي تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين.

## خامسا ـ حلول محتملة للسيطرة على الهجرة.

ان جميع الخبراء والمسؤولين الأوربيين يتفقون على ان ظاهرة الهجرة إلى دولهم تشكل مشكلة يتعاظم حجمها وخطورتها، مع استمرار تزايد عدد المهاجرين إليهم. وأن هناك حاجة ملحة في التشديد على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي، والتي تخضع إلى ضغوط كبيرة تستوجب مراعاة خاصة والحل في رأي الخبراء الغربيين يقع عند حدود البحر المتوسط. ولكنه لا يمر بوضع سور الصين على هذه الحدود الذي يمكن أن يكون غير ايجابي للناس، ويؤثر بشكل أو بآخر على شعوب المنطقة. وعليه يجب العمل مع الجيران ودفع التدابير واتخاذ الإجراءات بصورة مشتركة وإنشاء وحدة عمل مشتركة للسيطرة على الحدود وتشديد المراقبة الجوية والاستفادة من مراقبة الأقمار الصناعية وأن يكون استخدام التكنولوجيا الحديثة ملائما لهذه الإجراءات حيث تكون نتائجها ايجابية دائما.

هذه الإجراءات تصبح سهلة وقابلة للتطبيق عندما يتخذ المسؤولون، في الجانبين الأوربي والأفريقي، بجدية وإرادة خطة عامة مشتركة للأمن عند حدودهم الخارجية المشتركة.

ولقد أكدت المفوضية الأوربية للعدالة والحرية على أن هناك رضا سياسي بأن الحدود الجنوبية تستدعي عناية خاصة وفي جميع أوجه الأمن الداخلي والخارجي التي تجمع قطاعات إنسانية أخرى. ولكن كل يوم يموت أناس في مياه البحر المتوسط يعبرون في زوارق غير مؤهلة منظمة بواسطة المهربين.

والسؤال المطروح دائما لأجل من وبسبب من يموتون؟ ومن يدفع بهؤلاء الشباب للتضحية بأنفسهم؟ ومن المسؤول عن المشكلة وكيف يمكن حلها؟

مجلس وزراء الاتحاد الأوربي رخص لاسبانيا وإيطاليا التعاون مع الجيران للحد من الهجرة، كما فوض الدولتين عقد اتفاقيات مع الدول الأفريقية لتسهيل عودة المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية.

في الوقت الحالي فأن لدى اسبانيا (16) اتفاقية موقعة مع بلدان أفريقية من هذا النوع من بينها مع المغرب والجزائر وغينيا بيساو وغانا والنيجر والحال مثله بالنسبة لبلدان أوربية أخرى ولكنها لم تحل مشكلة المهاجرين، بل ان المشكلة تزداد تعقيدا يوما بعد يوم.[33] وفي المقابل تزداد الإجراءات وتستمر الجهود لإيجاد بعض الحلول لظاهرة الهجرة الأفريقية إلى أوربا، والتي يرى بعض الخبراء أنه يمكن الحد منها أو تقليلها من خلال الإجراءات الأتية:

### 1ـ المساعدات الاقتصادية.

تعد المساعدات الاقتصادية من بين الإجراءات المهمة لأجل تطوير البلدان الأفريقية، والتي تساعد على تخفيض بعض التأثيرات السلبية التي تجنب استمرار تيارات الهجرة من هذه البلدان، جراء حالة التخلف التي تعيشها وتذهب حاليا أكثر من 60% من مجموع المساعدات الخارجية المقرة من قبل الاتحاد الأوربي إلى أفريقيا للمساعدة في تطوير هذه المجتمعات عن طريق الجمعيات الاجتماعية التي يمكن أن تقوم بتخفيض الفقر لهذه البلدان.

كما تمنح مداخل كمركية عرضية وطارئة للسلع الواردة من هذه البلدان وقد تبنى الاتحاد الأوربي عام 2001 قرارا يسهل بموجبه دخول الأدوية النوعية (الجنسية) إلى البلدان

الأفريقية المصابة بالأوبئة مثل الايدز، وبأسعار مدعومة.[34] كما تعتبر دول الاتحاد الأوربي من أوائل الدول في العالم المطالبة بإلغاء أو تخفيض الديون المتعلقة بالدول الأفريقية ورغم المساعدات المستمرة للدول الأفريقية لتطوير اقتصادياتها، إلا أن تقارير الأمم المتحدة تشير بصورة واضحة بأن القارة الأفريقية لا تحقق أهدافها في تخفيض مستوى الفقر لشعوبها، بسبب استمرار الصراعات العسكرية لهذه البلدان، وقيام حكوماتها بإنفاق الجزء الأكبر من المساعدات على شراء الأسلحة وبقي نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي سلبيا لغالبية هذه الدول ، وفي بعض البلدان تعطل النشاط الاقتصادي التقليدي بشكل حاد نتيجة للاعمال العسكرية المستمرة مما ادى الى هبوط كبير وطويل الامد في الانتاج ، وغالبا ما يتعين في مثل هذه الظروف الى توجيه المساعدات الخارجية نحو المعونة الإنسانية الطارئة لا الى المساعدات الانمائية وفي بعض البلدان الاخرى ادت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى زعزعة وإعاقة الجهود الداخلية والخارجية الرامية الى إعادة تنظيم الهياكل الإنتاجية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي .

وعلى المستوى العالمي، أقرت البلدان الثماني الصناعية الأولى في العالم، من خلال مؤتمرها الذي انعقد في التاسع من حزيران 2007 في برلين تقديم مبلغ 60 مليار دولار خلال العشر سنوات القادمة للدول الأفريقية لمساعدتها في التغلب على حالة التخلف والأوبئة المنتشرة في بلدانها، وكان أحد أهداف هذه المساعدات الضمنية، الحد من الهجرة الأفريقية إلى الدول الغربية كما يهدف مشروع الشراكة المتوسطية الذي أطلقة الرئيس الفرنسي الجديد ساركوزي بالدرجة الأولى الى الحد من الهجرة الإفريقية الى أوربا بالإضافة الى إيقاف تهريب المخدرات ومنع ما يسمى بالإرهاب الإسلامي .[35]

## 2.إيجاد فرص عمل للعاطلين في الدول الأفريقية.

يستلزم معدل النمو السكاني المرتفع للبلدان الأفريقية إيجاد فرص عمل للشباب العاطلين في هذه الدول سواء على مستوى المدينة أو على مستوى الريف ويمكن تحقيق ذلك الهدف عن طريق استغلال الموارد المتاحة، وإقامة المشاريع الاقتصادية التي تستخدم الأيدي العاملة بصورة كبيرة وتعتمد على الموارد المحلية في هذه البلدان ان قيام الدول المتقدمة ومنها الأوربية بتقديم المساعدات والخبرات اللازمة يمكن ان يساعد في تحقيق هذا الهدف.

### 3.الاستقرار الاجتماعي.

لقد تسبب ضعف الأداء الاقتصادي في معظم البلدان الأفريقية الى خسائر كبيرة ولقد كانت النتائج المباشرة لانخفاض الناتج الفردي تتمثل في حدوث تضاؤل في عدد السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد ، وازدياد النسبة المرضية ، وارتفاع في عدد الوفيات ، وانخفاض في معدل الالتحاق في المدارس وتفاقم حالة البؤس التي يعيشها السكان وبالأخص النساء والأطفال .

ان المساعدات الخارجية تعتبر أساسية ، سواء في تقديم الدعم المباشر للجهود الرامية الى تحسين توفير الخدمات او من اجل تعزيز عملية إصلاح السياسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الإصلاح الضريبي الذي من شانه ان يؤدي الى زيادة القدرات المحلية في توسيع هذه الخدمات كما ان ظروف الحياة الصعبة في غالبية مناطق البلدان الأفريقية، تجعل الحاجة ملحة إلى تحقيق استثمارات في التركيب الاجتماعي والمدني ، سواء كان ذلك في بناء المساكن الشعبية، أو النقل العام، أو في بناء المدارس والمستشفيات غير أن الملاحظ أن أولوية الاستثمارات في أغلب هذه الدول قد تركزت في مفاصل مدنية أفادت شرائح المجتمع المتوسطة أكثر من الفقيرة، وبالأخص بؤر الفقر الموجودة في محيط المدن.

### 5. دعم وتطوير القطاع الزراعي.

ما زالت الأحوال الجوية السيئة تتحكم في الوضع الاقتصادي في غالبية البلدان الأفريقية نظراً لان الزراعة هي اهم القطاعات في اقتصادياتها ، وأكثرها شذوذاً في الوقت ذاته .

والوسيلة الوحيدة لمساندة السكان الزراعيين تكون من خلال تقديم الدعم المالي والمادي لهذا القطاع، وفتح الأسواق الأوربية أمام المنتوجات الزراعية الأفريقية، وإلغاء القيود المفروضة على دخول هذه المنتوجات إلى أسواقها بقصد خفض تكاليفها، التي تجعلها منافسة لنفس المنتوجات من بلدان أخرى.[36]

## الاستنتاجات.

الهجرة موجودة في جميع أوقات التأريخ الإنساني، وتعد عنصرا رئيسا من عناصر الدراسة السكانية، وذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية، تعتبر المصدر الوحيد لتغير حجم السكان ومع هذا فإن دراستها ليست ميسرة بسبب عدم وجود الإحصاءات والبيانات الدقيقة بخصوصها وتأتي أهمية دراسة الهجرة الأفريقية إلى أوربا من بروزها كظاهرة اجتماعية حديثة بحجمها الكبير مما شكل مشكلة على المجتمعين الأفريقي والأوربي من خلال تأثيراتها الاجتماعية والثقافية والديموغرافية وفوق كل هذا التأثيرات الاقتصادية وتختلف تلك التأثيرات عادة عندما يؤخذ في الحسبان الأفق الزمني، في الأجل الحالي أو المتوسط أو الطويل، ونوع وحجم وخصائص المهاجرين الذي يتوقف على خصائص السكان في كلا المجتمعين، ومثابرة الموجات المهاجرة للبقاء في البلدان المستقبلة وقدرة هذه المجتمعات لاستيعاب هذه الموجات، أو عودتهم إلى بلدانهم الأصلية.

والهجرة شيء عصري لا يمكن الحد منها بسبب الفروقات بين الدول وفي ظل العولمة والأسواق المفتوحة، أصبح تأثيرها اكبر على المجتمعات المستقبلة والمصدرة. وفيما يلي بعض التأثيرات على منطقة الأصل والوصول.

## أولا. فيما يخص البلدان المصدرة للمهاجرين (أفريقيا):-

1- تعتبر الهجرة بالنسبة لدول الأصل في الأمد القصير، صمام الأمان للهروب الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فهي تساعد على حل مشاكل زيادة السكان أو التخلف الاجتماعي والاقتصادي والصراعات السياسية والاثنية في الدول الأفريقية.ولكن في الأمد المتوسط والطويل تعتبر أحد عوامل الضياع للموارد البشرية التي تحتاجها هذه البلدان وبالأخص الشبابية وزيادة حالة الشيخوخة المستقبلية فيها مما يجعلها مكشوفة فتزداد حالة عدم المساواة بينها وبين البلدان المتقدمة الذي يؤدي في النهاية إلى الانهيار الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يحدث الآن في غالبية الدول الأفريقية.

2 - تساعد الهجرة على دخول العملات الصعبة إلى البلدان الأفريقية، بواسطة التحويلات الخارجية للمهاجرين الى بلدانهم مما يمكن دولها من إيجاد آلية للتوازن في ميزان مدفوعاتها عن طريق تمويل جزء مهم من استيراداتها ولكن في الوقت نفسه قد تؤدي هذه التحويلات الى توسيع الفوارق الطبقية وزيادة الاستهلاك الكمالي وارتفاع الأسعار ،و قد تضطر الدول الأفريقية الى تعويض النقص في الخبرات لديها بالاستعانة بالخبرات الأجنبية المكلفة ، مما يقلل من ايجابيات الهجرة كمصدر تمويل العملة الصعبة وبذلك يصبح ثمن الهجرة باهض لديها .

3-أدت الهجرة من أفريقيا إلى ترك النشاط الزراعي التقليدي في هذه البلدان بسبب نقص الأيدي العاملة مما أدى إلى إتلاف البيئة واختفاء الكثير من الحياة النباتية وأنواع المزروعات التقليدية كما أدت الهجرة إلى قطع العلاقات الاجتماعية مع الجيل التقليدي في هذه البلدان.

4-يمكن أن تحدث عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية (الأفريقية)، في الأمد البعيد، مشاكل منها عدم التوازن الديموغرافي أو زيادة البطالة، مما يجعل هذه البلدان بحاجة إلى تحولات

اجتماعية لاستيعاب هؤلاء العائدين. ولقد نصح الخبراء مسؤولي دول الإرسال أن يعيدوا النظر في الهجرة ويجعلوها ورقة رابحة في كيانهم الاقتصادي، وأنه لا مفر من إعداد العدة لجذب أبنائهم إليهم وبالتدريج.

## ثانيا، فيما يخص البلدان المستقبلة(أوربا):-

1- من وجهة النظر الديموغرافية، فإن التأثير الرأسي الذي حدث في أوربا من جراء الهجرة هو المساهمة في الزيادة الكبيرة لعدد السكان، موسعا في ذلك فئات الأعمار الشبابية، مما ساعد في تصحيح الخلل للمرحلة المتوسطة العمرية، للذكور والإناث، وكذلك في زيادة الولادات، وأوقف تأثير النزعة أو الميل القوي لنقص الإخصاب (النسل) لدى مجتمعات الاتحاد الأوربي.

2-تأثير الهجرة على نظام الرعاية الاجتماعية لدى بلدان الاتحاد الأوربي واضحا في الأمد القصير، بسبب طلب أعداد كبيرة من المهاجرين الانضمام إلى هذا النظام، وفي الأمد المتوسط والبعيد، أصبحت الحاجة ماسة لتوسيع الخطط المدنية لاستيعاب الموجات الجديدة من المهاجرين وبالأخص الذين ليس لديهم شروط الإقامة أو عمل يزاولونه، مما ارغمهم للعيش في بيوت قديمة أو متروكة مولدين هوامش حياة جديدة دفعت الحكومة في التفكير بإقامة المساكن لهم وتقديم الخدمات الاجتماعية من مدارس ومستشفيات ومناطق ترفيهية، وزيادة المؤونة لغرض التحوط المستقبلي (الأمن الغذائي)، لتجنب النتائج الاجتماعية غير المرغوبة، مما زاد في الإنفاق الحكومي وهذا هو أحد الأوجه الأكثر وضوحا التي جعلت مواقف المواطنين مناهضة للمهاجرين.

3- في الجانب الاقتصادي، أنتجت الهجرة تأثيرها في زيادة الطلب الخاص وفي العرض الكامن. كما ساهم المهاجرون في إعادة التوازن في الهرم السكاني عن طريق سد العجز في الأيدي العاملة وبالأخص في المناطق الريفية ،غير أنه من الملاحظ أن دول الاستقبال (دول الاتحاد الأوربي) تعتبر المهاجرين إليها عنصرا واحدا من عناصر العمل يمكن البحث عنه في أي مكان بأقل الأسعار وبأقل الأعباء والحقوق والترتيبات دون أن يكلفها أجورا باهظة أو تأثيرات سياسية أو اجتماعية أو خلخلة بالأمن. مما جعل المستثمرين وأصحاب العمل في بلدان الاتحاد يتعاملون مع المهاجرين معاملة خاصة، بمنحهم أجورا منخفضة وأعمالا شاقة أو غير مرغوب فيها والنتيجة ليس للاجئ من خيار إلا القبول بهذه الظروف.

وقد برزت دعوات مؤخرا في بلدان الاستقبال تطلب ترشيد الاستخدام الوافد والاستخدام المحلي الآمثل للعمالة فيها، وبدأت بعض الدول المستقبلة تفضل المهاجرين من جنسيات معينة ومن كفاءات خاصة.

4-عدم اندماج المهاجرين مع المجتمعات الأوربية المتواجدين فيها مما أدى إلى ظهور مشكلات عرقية ولغوية مختلفة سواء بالنسبة للسكان المهاجرين أو الأصليين، رغم إن الكثير من المهاجرين الأفارقة يفضلون الهجرة إلى الدول الأوربية التي استعمرتهم لفترة طويلة وذلك لسهولة الاندماج اللغوي فيها. وقد أشار الكاتب الإنكليزي (Flip, Logan) في كتابه "المهاجرين"، الى ان نسبة اندماج المهاجرين في أمريكا تتجاوز 76%، في حين هذه النسبة لا تتجاوز 26% في دول الاتحاد الأوربي وذلك لعام 2006، مما يعني عدم استقرار المهاجرين في أوربا ووجود بعض المشاكل والتحديات التي يواجهونها في تلك المجتمعات.

**5- إن العلاقة ما بين السيادة الوطنية للدولة الواحدة وما بين عمل مشترك او متعدد الأطراف هي مسألة تهم جميع الدول ، ولكن نلاحظ أن كل تقدم في إطار الاتحاد الأوربي كان يصطدم عن نقطة ما تخص مفهوم السيادة وتفرض على دول الاتحاد المراجعة التي تقوم على المفاضلة ما بين التنازل او التكيف الجزئي لسيادتها ، او التراجع عن المسيرة المشتركة كما حدث لبريطانيا وتلكؤها في الانضمام الى السوق المشترك في حينه ، ثم الانضمام الى معاهدة ماستريخت ، وعدم موافقتها الى الانضمام للعملة الاوربية الموحدة الى حد الان وحالة الدانيمارك واجراء الاستفتاء للانضمام الى معاهدة ماستريخت ،**
**وعليه نلاحظ ان حل قضية المهاجرين لدى دول الاتحاد الأوربي ما زالت تصطدم بالكثير من العقبات وعدم الرضى الكامل وأولها اختلاف التشريعات والتفسيرات التي تعالج مسألة الهجرة والحدود بين دولة وأخرى لدى الاتحاد وما زالت الأنظمة البوليسية والقضائية متأصلة في الدول الوطنية ولا ترغب بعض الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها، التي تستلزم مجابهة الظاهرة بصورة عامة وضمان وجود أجهزة فوق وطنية ولديها مسؤولية عُليا في القضاء لممارسة صلاحياتها دون تقييد ويمكن ملاحظة عدم التوافق هذه من خلال مداولات دول الاتحاد الأوربي حول المنظور العام للميزانية الاتحادية للفترة 2007- 2013 والتي لم تشر إلى أي استراتيجية موحدة متخذة لضمان مورد مال كاف من أجل إنشاء مؤسسات مختصة بقضايا الهجرة. ويتجلى ذلك الاختلاف أيضا من خلال عدم إمكانية دول الاتحاد من المصادقة على صيغة دستور موحد لشعوبها، والاكتفاء بالتفاهم على شكل اتفاقية موحدة يبدأ العمل فيها عام 2015، وكان ذلك من خلال مؤتمر قمة الاتحاد الذي انعقد في برلين بتأريخ 2007/6/22.**

# المصادر


**1- Beaujeu- Garnier, J. (Mme) Geography of population Translated by Beaver. S. H. Longmans, London 1968**

**2-Wor;d population Date sheet of the population Reference Bureau ,inc .Washington – dc 1978**

**3 -نبيل درويش – من قهر الفقر الى وهم الغنى – مجلة المعرفة - المغرب الرباط 2006**

**4- Human capital on the Nile – Deve;opment and Emgration in the Arab Republic of Egypt (Geneva ilo – 1989 – mimeographed world Employment programe research working paper D (wep2/ wpt7 ): restricted )**

**5- Maria Villena Rodriguez. "Demografia, Mercado de Trabajo y politicas de Inmigracion. Espana U.S. UE). Madrid – 2005**

**6- Smith , w- Housing the social and Economic Elements (Berkelsy : university of california press – 1971)**

**7- ADB y centro de Desarrollo de la OCDE. "Informe de perspectivo Economica Africana " PARIS. 2005**

**8- Boge. D. J. Internal Migration In Hauser P.M. and Duncan, O.K.eds. The study of Population, chicage: The University of chicage press 1969**

**9- مركز التنمية البيئية والاجتماعية – سويسرا تمول مشروعاً لتاهيل المهاجرين السريين في المغرب –سوريا دمشق 2006**

**10-Werner , h, some current topies of labour Migration in Europe ' International migration – iol ,15 .N. 4 1977**

**11- Flip- logan. Imegrecion.problem – S,H . longmans London. 2006**

**12- Maria Villena Rodriguez.-op cit**

**Antonia Calvo Hornero – Organizacion Economica 13- Internacional. Madrid 2003**

**14- Instituto Nacional de Estadistica. Estadisticas Direccion General de la policia. Madrid 2006**

**15- Estudios y Barometro– del cis Madrid 2005**

**16- INE Anuario de Estadisticas de trabajo oficina Intarnacional de trabajo- Madrid 2005**

**17- Boletin mensual de Estadistica de las Naciones unidas. N.W. 2005**

**18- Banco Africano de Desarrollo (ADF) – Paris- 2005**

**19- Anuario Estadistica de las Naciones unidas – Washington –de - 2043. USA. Datos referidos al pberiodo 2000-2005**

**20- Boletin mensual de Estadistica de las Naciones unidas -op cit**
**21- Estadistica de las Naciones unidas – Washington. op cit**
**22- Perspectives y organizacion internacional para las migraciones (oim) – la migracion internacion l y el Desarrollo . Madrid – 2006**
**23- Indicadores sociales de la ONU – N.W.2006**
**24- FAOSTAT. Organizacion de las Nacines unidas parala Agricultura y la ALimentacion N.W. 2006**
**25- Intituto Espanol de Estudios EstrateGicos- Las conversaciones ineernacionales Norte-Sur sobre las problomas del mediterraneo occidental. Madrid 2001**
**26- Minesterio de Defensa- Subcomite en Seguridad y Defensa del parlamento Europeo. Madrid 2005**
**27- Jose Manual, Gonzalez – Paramo (comite Ejecutivo del BCE) "La situacion actual de La Economica europea. Banco de Espana – Madrid – 2005**
**28- Minesterio de Defensa- Subcomite en Seguridad .op .cit**
**29-موريس بيرند – الهجرة الغير شرعية الى اوربا – ترجمة عبد اللطيف شعيب – قنطرة- المغرب 2006**
**30-Jose Manual, Gonzalez – Paramo (comite Ejecutivo del BCE) op. cit**
**31-Ministerio de Trabajo y Asunto social – Modelos do solicitud do autorizaciiones y otros docomentos en materia de extanjeria e inmigracion –Madrid 1993**
**32- Instituto de Estudios - Europeos . Universidad de san Pablo – Madrid - 2006**
**33- كينة كار الكوب – السياسة الاوربية المشتركة تجاه اللاجئين – ترجمة عبد اللطيف شعيب – قنطرة - المغرب 2007**
**34- Colon Gorges A. Y Saez Olivito – EL escenario estrategico Agroalimentario del Mediterranes arco nort y arco sur Revista de dessarrollo rural y cooperativismo agrario**
**n-3. 2002**
**35- رتشارلز لويسان – احتجاجات فرنسا تكشف اخطر ازمة اوربية بعد الحر العالمية الثانية – ترجمة عايدة السنوسي – مجلة الجزيرة السعودية – الرياض - ابريل 2007.**
**36 - Banco Africano de Desarrollo (ADF) op .cit**